

ويتضمن هذا الأسبوع:

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات
- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- أبرز ما تضمنته الصحافة العالمية عن تحذيرات من فقاعة اقتصادية تحوم حول أوروبا
- تحليل خاص حول "هل تُظهر عملات الأسواق الناشئة تعافياً؟"

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجديوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية

(رويترز) (موقع أرقام)

تراجعت الأسهم اليابانية للجلسة الرابعة على التوالي خلال تعاملات اليوم الجمعة، بفعل استمرار قوة الين، رغم مكاسب أسهم شركات الطاقة بدعم ارتفاع النفط. وهبط مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة ١.٢% إلى ١٦٧٢٤ نقطة، منخفضاً بحوالي ١.٣% خلال الأسبوع الحالي، كما تراجع مؤشر "تويكس" بنحو ١.٠٢% ليصل إلى ١٣٤٥ نقطة وتراجع المؤشر جيه.بي.اكس-نيكي ٤.٠٠ بنسبة ١.١% إلى ١٢١٤٤,٧٨ نقطة.

وسجلت الأسهم الصينية أكبر مكاسبها الأسبوعية منذ شهر نوفمبر الماضي، بدعم صعود اليوان، وانتعاش قطاع العقارات، حيث صعد مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة ٧.١% ليصل إلى ٢٩٥٥ نقطة عند الإغلاق، مسجلاً مكاسب أسبوعية بلغت نسبتها ٥.٢%.

كما ارتفعت مؤشرات الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة مدعومة بالقطاعين المالي والرعاية الصحية لتواصل أداءها الإيجابي في أعقاب بيان الفيدرالي وحققت مكاسب للأسبوع الخامس على التوالي.

وقفز مؤشر "داو جونز" الصناعي بمقدار ١٢٠.٨ نقطة إلى ١٧٦٠٢,٣ نقطة، كما ارتفع مؤشر "النازداك" (+ ٢٠,٦ نقطة) إلى ٤٧٩٥,٦ نقطة، بينما ارتفع مؤشر "S&P 500" القياسي (+ ٨,٩ نقطة) إلى ٢٠٤٩,٥ نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق مؤشر "داو جونز" الصناعي مكاسب بنسبة ٢,٢٦%. وارتفع مؤشر "نازداك" بنسبة ٠,٩%. بينما سجل "S&P 500" الأوسع نطاقاً مكاسب أسبوعية بنسبة ١,٣٥%.

وفي أوروبا، ارتفع مؤشر "ستوكس يوروب ٦٠٠" القياسي بنسبة ٠,٣% أو بحوالي نقطة واحدة إلى ٣٤١,٧ نقطة، ولكنه سجل خسائر أسبوعية بنسبة ٠,٢%. وذلك بعد أربعة أسابيع من المكاسب.

وارتفع أيضاً مؤشر "كاك" الفرنسي (+ ١٩,٦ نقطة) إلى ٤٤٦٢,٥ نقطة، كما ارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+ ٥٨,٦ نقطة) إلى ٩٩٥٠,٨ نقطة، بينما تراجع مؤشر "فوتسي ١٠٠" البريطاني (- ١١,٤ نقطة) إلى ٦١٨٩,٦ نقطة.

من ناحية أخرى، انخفضت العقود الآجلة للذهب تسليم أبريل عند التسوية بنسبة ٠,٩% أو بمقدار ١٠,٧٠ دولار إلى ١٢٥٤,٣٠ دولار للأوقية، وسجل المعدن النفيس خسائر أسبوعية بحوالي ٠,٤%.

وفي أسواق النفط، تراجع "تايمكس" الأمريكي بنسبة ١,٨٩% أو بمقدار ٧٦ سنتاً وأغلق عند ٣٩,٤٤ دولار للبرميل، وحققت مكاسب هذا الأسبوع بحوالي ٩,٦%. كما انخفض "برنت" القياسي بنسبة ٠,٨% أو بمقدار ٣٤ سنتاً وأغلق عند ٤١,٢٠ دولار للبرميل وحققت مكاسب أسبوعية بنسبة ٢,٣%.

التأثير على مصر:

لازال أداء أسواق المال العالمية متأثراً ببرامج التحفيز وتحركات أسعار النفط، المرتبطة في الأساس بمحاولة تحجيم المعروض النفطي في الأسواق. كما تآثرت أغلب الأسواق العالمية بالتحسن الذي بدأ يظهر على المؤشرات الاقتصادية الأمريكية، وقرار تثبيت أسعار الفائدة وإعلان الصين عن خطتها الاقتصادية الجديدة مع بدء مناقشات الميزانية البريطانية وانحسار مخاوف انسحابها من الاتحاد الأوروبي، وهو ما ينعكس على أسواق الشرق الأوسط والمنطقة العربية بتحركات إيجابية ضمن نطاقها الطبيعي وسط سيولة متوسطة مما يشير إلى تقرب إقليمي ومصري وعالمي لمتغيرات اقتصادية قوية محلية أو دولية تكون المحرك الرئيسي لتغيير مستويات الأداء بالنسبة للأسواق المالية.

وتشير التقديرات إلى تحولات في تداولات المؤسسات في الأسواق العالمية، مع التوسع في الاستثمار بالأصول ذات المخاطر علي حساب السندات والأصول ذات الدخل الثابت مما قد يساهم في تحسين مستوى أداء أسواق المال العالمية خلال الفترة الحالية.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث علي الساحة العالمية:

١٥١ مليار دولار احتياجات تمويلية لدول «التعاون» في ٢٠١٦

صحيفة القبس الكويتية

أجرى المركز المالي الكويتي (المركز) بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت عرضا تعريفيا بعنوان «التوقعات المستقبلية لإصدارات الديون السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي». وقدم العرض م. ر. راغو، رئيس قسم الأبحاث في (المركز) والعضو المنتدب لشركة مامور مينا إنتلجنس، وهي شركة تابعة ومملوكة «للمركز» وتقدم خدمات البحث والتحليل المالي لاقتصادات وأسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأشار راغو إلى أن الاحتياجات التمويلية لدول مجلس التعاون الخليجي على المستوى العام لسنة ٢٠١٦ تقدر بما مجموعه ١٥١,٣ مليار دولار أمريكي، منها ٧٨,١ مليار دولار أمريكي من المتوقع الحصول عليها من الاحتياطات (٥٢%)، بينما يتم الحصول على ٥٧,٧ مليار دولار أمريكي من إصدارات السندات المحلية والعالمية (٣٨%)، ويتم الحصول على النسبة المتبقية (١٠%) من القروض. وبالإجمال، يقدر المجموع التراكمي لديون حكومات دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة على مدى الفترة حتى عام ٢٠٢٠ بما يتراوح بين ٢٨٥ إلى ٣٩٠ مليار دولار من خلال إصدارات سندات محلية وعالمية.

أخبار الساعة: أزمة الاقتصاد العالمي تعود مجددا

(وام)

قالت نشرة أخبار الساعة إن الاقتصاد العالمي ما زال ينتظره كثير من الصعاب في المستقبل، وإن ما بدا عليه من مظاهر تعافي خلال الفترة الماضية لا يتعدى كونه تحسنا نسبيا عما كانت عليه الأوضاع في بدايات الأزمة المالية العالمية وليس خروجا كليا أو حقيقيا من الأزمة، بل إن هناك الكثير من المخاطر التي تحيق بمسيرة الاقتصاد العالمي وقد تدفعه إلى حالة من الانهيار التام في حال لم تتخذ الحكومات الإجراءات اللازمة.

وأوضحت النشرة أن التحديات تتزايد في حال عدم استعداد الدول لتبني خطوات حقيقية تجاه تحفيز اقتصاداتها الوطنية بشكل أكثر فاعلية واستدامة، وهذا الأمر يصدق بشكل كبير على الدول ذات الاقتصادات الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وألمانيا.

بريطانيا تخفض توقعات نمو اقتصادها إثر تعثر أداء الاقتصاد العالمي

(كونا)

أعلن وزير المالية البريطاني جورج أوزبورن الأربعاء خفض توقعات نمو اقتصاد بلاده خلال هذا العام الحالي وحتى عام ٢٠٢٠ مرجعا ذلك إلى "مخاطر متعددة" بسبب تعثر أداء الاقتصاد العالمي.

وقال أوزبورن لدى عرضه تفاصيل الميزانية المقبلة للدولة على نواب مجلس العموم إن مكتب مسؤوليات الموازنة التابع لوزارته قرر خفض توقعات النمو الاقتصادي هذا العام من ٢,٤% إلى ٢%.

وأضاف أن توقعات النمو خلال العام المقبل خفضت من ٢,٥% إلى ٢,٢%، ومن ٢,٤% إلى ٢,١% عام ٢٠١٨، ومن ٢,٣% إلى ٢,١% عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

مجلس الاحتياطي بثت سعر الفائدة مع نمو الاقتصاد الأمريكي

(رويترز)

أبقى مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) أسعار الفائدة مستقرة يوم الأربعاء لكنه ألمح إلى أن النمو الاقتصادي المتوسط مع "زيادات الوظائف القوية" سيسمح له باستئناف تشديد السياسة النقدية هذا العام.

لكن البنك أشار أيضا إلى أن الولايات المتحدة مازالت تواجه مشاكل من جراء الضبابية التي تشوب الاقتصاد العالمي حتى في ظل التكهات الجديدة لصناع السياسات والتي تنبئ بزيادة الفائدة مرتين بنهاية العام الحالي بواقع ربع نقطة لكل منهما.

وقال مجلس الاحتياطي في بيان السياسة الذي أبقى فيه على النطاق المستهدف لسعر الإقراض لأجل ليلة واحدة عند ٠,٢٥ إلى ٠,٥٠% إن عدد من المؤشرات الحديثة التي تشمل زيادات الوظائف القوية يشير إلى مزيد من تعزز سوق العمل وتسارع التضخم في الأشهر الأخيرة. ولكن التطورات الاقتصادية والمالية العالمية مازالت تفرض مخاطر "وستبقي على التضخم منخفضا لنهاية ٢٠١٦".

بورصة لندن تعلن اندماجها الكامل مع بورصة فرانكفورت

(كونا)

أعلنت بورصة لندن للأوراق المالية الأربعاء عن توصلها لاتفاق مع نظيرتها الألمانية (دويتش بورس) يقضي باندماج نشاطهما المالي بشكل كامل لإنشاء إحدى أكبر هيئات سوق المال في العالم.

وذكرت بورصة لندن في بيان صحفي إنها ستملك بمقتضى الاتفاق حصة بنسبة ٤٥,٦% من الشركة الجديدة بينما يملك الجانب الألماني ٥٤,٤%.

وأوضحت أن اندماج البورصتين سيمكناهما من توفير نفقات سنوية تصل إلى ٤٥٠ مليون يورو أي ما يمثل نسبة ٢٠% من الميزانية المشتركة للبورصتين والتي بلغت العام الماضي ٢,٢ مليار يورو.

وأكد البيان أن اندماج البورصتين ومعهما بورصة ميلان المملوكة بالكامل لبورصة لندن سيسمح بإنشاء قاعدة لتمويل وتشجيع النمو الاقتصادي للشركات الأوروبية فضلا عن اجتذاب مزيد من الاستثمارات الآسيوية والأمريكية في السوق الأوروبية.

تقرير: ديون الأسواق الناشئة تقف ١,٦ تريليون دولار

(رويترز)

قال معهد التمويل الدولي يوم الأربعاء إن إجمالي ديون الأسواق الناشئة نما بواقع ١,٦ تريليون دولار في ٢٠١٥ ليتجاوز ٦٢ تريليون دولار وحذر من أن زيادة المديونية ترفع مخاطر عدم السداد وتهدد النمو الاقتصادي في المستقبل.

وقال المعهد - الذي مقره واشنطن ويعد أحد أكثر المصادر مصداقية للبيانات الخاصة بتدفقات الاستثمار على العالم النامي - إن سندات بقيمة ٧٣٠ مليار دولار أصدرتها الحكومات والشركات بالأسواق الناشئة تستحق السداد في ٢٠١٦. وتستحق سندات أخرى قيمتها ٨٩٠ مليار دولار السداد في العام القادم ثلثها بالدولار الأمريكي.

وكانت رويترز قد قالت في تقرير سابق إن عبء خدمات الدين هو نتيجة فورة اقتراض عقب الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨.

وقال معهد التمويل الدولي في تقرير إنه مع تزايد استخدام الدول للأموال التي تجمعها لسداد الديون المستحقة "من المرجح أن تقيد مستويات المديونية المرتفعة - والحاجة إلى خفض الاعتماد على الاقتراض في نهاية المطاف - النمو بالأسواق الناشئة من الآن فصاعدا".

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وأشار التقرير إلى أن إصدارات السندات والاقتراض الحكومي منذ بداية العام قد انخفضت بحوالي ٣٥% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

يلين": اجتماع أبريل القادم ربما يشهد رفعا للفائدة

موقع أرقام

قالت رئيسة الاحتياطي الفيدرالي "جانيت يلين" في مؤتمرها الصحفي إن رفع معدل الفائدة بشكل تدريجي سوف يتيح الاستمرار في إعادة السياسة النقدية إلى طبيعتها، مشيرة إلى أن سوق العمل يواصل تحسنه.

وأفادت "يلين" أن التوقعات بشأن معدل التضخم على المدى الأطول لا تزال سارية، وأعربت عن تفاؤلها بتحركه صعوداً نحو المستوى المستهدف بنسبة ٢%.

وأكدت رئيسة البنك المركزي على أن الأحوال المالية تحسنت بشكل ملحوظ في الولايات المتحدة، ولكن الفيدرالي خفض توقعاته بشأن النمو الاقتصادي الأمريكي هذا العام نتيجة لتباطؤ النمو العالمي.

وأوضحت "يلين" أن الاقتصاد الأمريكي يتسم بالمرونة، ولمحت إلى أن اجتماع أبريل/نيسان المقبل ربما يشهد رفعا لمعدل الفائدة.

وأعربت رئيسة الفيدرالي عن دهشتها من عدم نمو الأجور في أمريكا، كما أكدت على وجود مخاطر على الجانبين الصاعد والهابط.

عجز ميزان المعاملات الحارية الأمريكية يتقلص في الربع الرابع

(رويترز)

تقلص العجز في ميزان المعاملات الحارية الأمريكية في الربع الأخير من العام الماضي، لكن من غير المرجح أن يكون هذا التحسن مستداما إذ يواصل ارتفاع الدولار التأثير سلبا على تصدير البضائع.

وقالت وزارة التجارة يوم الخميس إن العجز في ميزان المعاملات الحارية الذي يقيس تدفقات البضائع والخدمات والاستثمارات الداخلة إلى البلاد والخارجة منها انخفض ٣,٦% إلى ١٢٥,٣ مليار دولار. وجرى تعديل العجز في الربع الثالث بالزيادة إلى ١٢٩,٩ مليار دولار من ١٢٤,١ مليار.

الديون العامة والخاصة تهدد الاقتصاد العالمي وتندرج بأزمة مماثلة لتلك التي حدثت في ٢٠٠٨

القاهرة - بوابة الوفد :

أطلق الباحثون الاقتصاديون برئاسة كلوديو بوريو رئيس قسم الاقتصاد والمالية النقدية في بنك التسويات الدولي في تقريره الربع سنوي الأول، إنذارا من زيادة الديون في القارات الخمسة والتي تهدد العالم بأزمة مدمرة كذلك التي حدثت في عام ٢٠٠٨ مع انهيار في النمو الإنتاجي وزيادة الديون. وأوضح التقرير أن الهبوط الذي ضرب البورصات العالمية في بداية هذا العام والقلق من تباطؤ الاقتصاد الصيني والدول النامية، إلى جانب الأسواق المهددة بانتهيار أسعار البترول، أصبحت مقلقة بالنسبة للبنوك خاصة في أوروبا، علما بأن بنك التسوية الدولي عليه أن يساعد المؤسسات المالية ويؤمن الاستقرار المالي وكل ذلك يأتي بسبب الديون العامة وأيضا الخاصة التي كانت السبب وراء الأزمة المالية التي وقعت في ٢٠٠٨ وأثرت على العالم أجمع.

وأشار التقرير إلى أن مستوى الديون العامة والخاصة وصل لنفس مستوى ٢٠٠٧ متعديا ٢٠٠% من الإنتاج القومي، وبالتأكيد فإن القطاع الخاص في الدول الصناعية الكبرى بدأ يعاني من الديون التي وقعت على كاهله خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، أما الديون العامة فقد تراكمت لتصل نسبتها اليوم إلى ١٠٤,٥% من الإنتاج القومي، طبقا لما ذكره صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى الديون بالدولار للشركة في الدول النامية التي سجلت ارتفاعا كبيرا .

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركزي الأوروبي يتوقع بقاء أسعار الفائدة عند مستواها المنخفض أو أقل

(رويترز)

قال ماريو دراغي رئيس البنك المركزي الأوروبي يوم الخميس إنه يتوقع أن تظل أسعار الفائدة منخفضة أو أن تنخفض أكثر من مستواها الحالي لفترة طويلة.

كان دراغي يتحدث بعدما أطلع زعماء الاتحاد على التوقعات الاقتصادية في قمة في بروكسل.

وقال للصحفيين 'مجلس المحافظين يتوقع أن تظل أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية أو أقل... لفترة ممتدة من الوقت وبعد انتهاء برنامجنا لشراء الأصول بفترة طويلة'.

التأثير علي مصر:

إن الأنباء الاقتصادية العالمية تعكس انتعاج الاتحاد الاوروبي ومن قبله اليابان والولايات المتحدة والصين لسياسات تحفيز اقتصادي توسعية يجب أن يمثل درساً للإدارة المصرية للسياسات المالية في هذا التوقيت كأحد نماذج التحفيز الاقتصادي المطلوب للخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية.

إن الطريق الوحيد للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية في مصر في ضوء هذه الأنباء هو إنه 'بدلاً من إنكار التحديات القائمة يجب وضعها في مكانها الصحيح والتعامل معها' فمعالجة المشكلات أصبحت ممكنة والرؤية للمستقبل أصبحت أكثر رسوخاً وإرادة الإصلاح هي ما تدفعنا الآن للخروج من رحم هذه الأزمة الاقتصادية؛ لذلك فإن انتهاء فترة التخبط الاقتصادي والتي يتربص الجميع الآن انتهائها قريباً ترتبط في الأساس بقدرة الدولة على تحقيق نمو قادر على استغلال الشباب، ومن ثم تحقيق النموذج الأمثل للنمو، والعدالة الاجتماعية وهو مرتبط بقدرة الحكومة السياسية والاقتصادية، وقدرتها على اتخاذ القرار السليم للخروج من الأزمة.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية : تحذيرات من فقاعة اقتصادية تحوم حول أوروبا

العربية.نت / موقع صحيفة البورصة

ضربة من العيار الثقيل ألقاها المركزي الأوروبي في الأسواق شملت خفض ٣ نسب من معدلات الفائدة المختلفة، ووصفت بالجرينة والشاملة وغير المتوقعة، وتهدف لإنعاش الاقتصاد والقضاء على شبح انكماش الأسعار. وقد شملت حزمة الإجراءات الأوروبية قرارات خفض نسبة الفائدة الرئيسية من ٠,٥% إلى ٠%, إضافة الى خفض نسبة الفائدة على الودائع من ٠,٣% إلى -٠,٤%. وفي الوقت ذاته تم زيادة قيمة التيسير الكمي الشهري من ٦٠ مليار يورو إلى ٨٠ مليار يورو، كما أطلق الأوروبي توسيع نطاق التيسير الكمي ليشمل سندات الشركات، بالإضافة إلى إطلاق أربعة برامج طويلة الأجل لإقراض البنوك.

ومنذ تولي ماريو دراغي رئاسة البنك في نوفمبر عام ٢٠١١، خفض الفائدة ١٠ مرات وقدم ٦ برامج طويلة الأمد لإقراض البنوك، كما أطلق خطة لشراء الأصول في مارس ٢٠١٥، وقام بتمديدتها وتوسيعها في ديسمبر من العام ذاته.

ورغم كل الإجراءات التي اتخذها دراغي لاسيما ضخ أكثر من ٧٠٠ مليار يورو إلى النظام المالي من خلال التيسير الكمي إلا أن نسبة الفائدة في منطقة اليورو لا تزال سلبية، كما أن النشاط الصناعي هو الأدنى في ثلاث سنوات، وما زالت ثقة المستثمرين ضعيفة.

وأكد دراغي أن معدلات التضخم ستظل على الأرجح سلبية لبضعة أشهر وأنه سيتعافى بشكل طفيف نهاية السنة، كما خفض توقعاته لنمو الاقتصاد الأوروبي إلى ٤,١%، هذه السنة. وتوقع دراغي أن تظل نسب الفائدة عند مستوياتها الحالية أو أدنى لفترة طويلة تمتد إلى ما بعد انتهاء برنامج التيسير الكمي.

ورغم ترحيب البعض بالإجراءات الجديدة إلا أن خبراء آخرين حذروا من خطورة حدوث فقاعات في أسعار الأصول إضافة إلى تقليل التركيز على الإصلاحات الهيكلية التي تعتبر أساسية لتحقيق تعاف مستدام في أوروبا.

ورغم أن البنك المركزي الأوروبي عبر خلال معظم حياته القصيرة عن استيائه من كون التضخم مرتفع للغاية، إلا أنه يقلق الآن بشأن العكس تماماً (الانكماش).

ويفسر الخوف من الانكماش حزمة الإجراءات التي أعلن عنها ماريو دراغي يوم الخميس الماضي. فمنذ ٣ أشهر، أحبط رئيس المركزي الأوروبي الأسواق بعدما كشف عن محفزات أقل مما توقعته، أما هذه المرة فلم يعلن عن نصف الإجراءات.

ويضع البنك المركزي الأوروبي ٣ أسعار للفائدة، خفضها جميعاً يوم الخميس، كما كان يشتري سندات مقابل نقدية بمعدل ٦٠ مليار يورو شهرياً، ولكنه رفع المبلغ إلى ٨٠ مليار يورو شهرياً لمدة عام على الأقل، وربما تطول المشتريات عن ذلك.

كما أطلق مخططاً يتم من خلاله الدفع للبنوك التجارية مقابل اقتراضها الأموال بشرط تدوير الأموال إلى القطاع الخاص في صورة قروض للأسر، وللشركات.

ومع ذلك، لم يكن ذلك كافياً لرواء الظمأ الذي لا يرتوي في الأسواق المالية للمزيد والمزيد من المحفزات، فقد تراجع اليورو في البداية في البورصات الأجنبية ثم ارتفع عندما قال دراغي، إن المركزي الأوروبي لا يرى حاجة لتخفيض أسعار الفائدة أكثر.

وبالتأكيد، هناك حاجة لدعم الطلب في منطقة اليورو، فمنذ ديسمبر، خفض المركزي الأوروبي توقعاته للنمو في ٢٠١٦ لكتلة العملة الموحدة من ١,٧% إلى ١,٤%، ولكن التغيير الكبير الحقيقي كان في توقعاته للتضخم، فمنذ ٣ أشهر كان يتوقع أن ترتفع تكلفة المعيشة في منطقة اليورو بنسبة ١% العام الجاري، بينما يتوقع الآن زيادة بنسبة ٠,١%.

وتكمن خطة دراغي في جعل الأموال متوافرة ورخيصة، إلا أن مشكلة منطقة اليورو لا تكمن في نقص توافر الائتمان، الذي وصل لأعلى مستوى له في خمس سنوات، وإنما في ضعف الطلب على القروض حتى في ظل أسعار الفائدة المتدنية لمستويات تاريخية، وهناك حدود لما تستطيع البنوك المركزية القيام به، والمركزي الأوروبي يقترب منها سريعاً.

ويعلم دراغي، أن للسياسة النقدية - أسعار الفائدة والتيسير الكمي والمحفزات على الاقتراض - حدود لما يمكن أن تفعله، ويفضل أن تصاحب أفعالها إصلاحات هيكلية واستخدام أكثر قوة للسياسة المالية.

وتؤيد كاثرتين مان، الخبيرة الاقتصادية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وجهة النظر تلك، وتعتقد أن المركزي الأوروبي يحمل عبئاً أكبر من اللازم لتحفيز اقتصاد منطقة اليورو، وهي محقة تماماً في ذلك.

وسوف يساعد الإنفاق الحكومي الأعلى على دفع النمو، ويقنع الشركات والأسر على استغلال القروض منخفضة التكلفة المتاحة. وحتى يأتي الوقت الذي يصبح فيه لدى أوروبا نهجاً أكثر معقولية تجاه السياسة المالية، سوف يقع كل العبء على دراغي، ولكن المركزي الأوروبي لا يستطيع حل كل مشكلات منطقة اليورو، فقط يستطيع شراء الوقت.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

يعتبر الاتحاد الاوروبي أحد أكبر الشركاء التجاريين لمصر كما يعتبر أحد أكبر موردي الاستثمارات الأجنبية ومصدر رئيسي للتبادل الاقتصادي مع مصر، ولهذا السبب أي تأثيرات سلبية محتملة تواجهه سيكون من شأنها إحداث تأثير على الحركة الاقتصادية في مصر وعلى فرص تنمية الصادرات.

لقد تعرضت مصر بالتأكيد منذ عام ٢٠٠٩ و حتى الآن للعديد من الصدمات الاقتصادية، ما كان له أثر سلبي على الأداء الاقتصادي، إلا أنه من المطمئن أن ما تعانيه مصر حالياً، ما يزال لا يقارن بما تتعرض له بعض الدول الأخرى في المنطقة، وهذا مؤشر جيد على قدرتها على الخروج من الأزمة، في حال اتخاذ القرارات السليمة. إننا لا نستطيع عزل مصر عن العالم الخارجي، لذلك خروج مصر من هذا المنحنى الاقتصادي، لا يرتبط فقط بالأداء الداخلي للدولة، وإنما أيضاً بالأداء العالمي.

إن الرأي المتفق عليه حالياً من الجميع هو أن مصر لم تصل بعد إلى مرحلة الكساد الاقتصادي، فهي وعلى الرغم مما مرت به من سلبيات اقتصادية، حققت نمواً للعام الثاني على التوالي، كما تمتلك مزايا عدة تمكنها من الخروج من الأزمة، مثل السوق الكبيرة، والعمالة الشابة المتميزة، وموقع جغرافي متميز. كما أن مصر تشهد حراكاً اقتصادياً مميّزاً، ولكن الأمور يجب أن تحدث بصورة أسرع.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل خاص

تحليل خاص : هل تُظهر عملات الأسواق الناشئة تعافياً؟

موقع أرقام argaam.com

على مدار الأشهر القليلة الماضية، تعرضت عملات الأسواق الناشئة للتقلبات، وربما وجد المستثمرون في أسواق العملات بارقة أمل، ولكنه تبدد العام الماضي في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني وقوة الدولار والتراجع الحاد في أسواق النفط.

ومع ذلك، يرى تقرير نشرته "فاينانشيال تايمز" أن عملات الأسواق الناشئة تُبدي تعافياً، وسجل مؤشر "مورجان ستانلي" الذي يتتبع أداء عملات الأسواق الناشئة يوم الجمعة الموافق ٤ مارس/آذار أعلى مستوياته منذ ديسمبر/كانون الأول رغم هبوط قيمتها بمقدار الخمس عام ٢٠١٥.

هل بدأ الارتفاع القوي؟

أفاد "ماكنومورا" أن الأداء الضعيف للعملات الرئيسية في الأسواق الناشئة يقترّب من نهايته، ولكن لا يعني الأمر أن ثمة ارتفاعاً قوياً قد بدأ.

يأتي ذلك رغم استقرار أسعار النفط والدولار مع عدم احتمالية اتخاذ الاحتياطي الفيدرالي المزيد من خطوات رفع الفائدة على المدى القريب.

ويرى المستثمرون أن عملات الأسواق الناشئة تحتاج لاستقرار أسعار النفط بشكل مستدام وعدم توجه الفيدرالي نحو رفع الفائدة بالإضافة إلى تحسن البيانات الاقتصادية في هذه الدول .

وتكمن المشكلة في أن التباطؤ في بعض الاقتصادات الناشئة الكبرى يؤثر على نظيرتها الأصغر كما هو الحال في البرازيل ونيجيريا وجنوب إفريقيا.

الاقتصادات الناشئة الأصغر

بالنظر إلى الاقتصادات الناشئة الأصغر، تتحسن البيانات الاقتصادية في دول مثل الأرجنتين وبيرو وكولومبيا، ولكنها تتأثر سلباً بأداء البرازيل في أمريكا اللاتينية.

وثُلقي المخاطر السياسية بظلالها على أداء الاقتصاد، ففي البرازيل، لا تزال فضيحة الفساد منعكسة على أداء الاقتصاد، وفي روسيا وتركيا، تتسبب التوترات السياسية في تقلبات بأسواقها.

وفي الصين، التي تعد أكبر سوق ناشئ وثاني أكبر اقتصاد في العالم، ساد القلق بين المستثمرين بشأن تباطؤ نموها، الأمر الذي أثاره قرار البنك المركزي بخفض قيمة اليوان.

ويرى محللو سوق العملات أن المركزي الصيني يسحب من احتياطاته لوقف هبوط اليوان، ولكنه سيتراجع بالطبع ليعتمد الأمر بعدها على قوى السوق الحقيقية، بينما يرى آخرون أن البنك يسمح بذلك الهبوط.

عوامل مجتمعة

أفاد خبراء "بنك أوف أمريكا" أن تعافي عملات الأسواق الناشئة سيكون بسبب عوامل فنية وليس بيانات اقتصادية.

ويجب توخي الحذر بشأن الأحوال الانكماشية التي تسود الاقتصادات العالمية وانعكاس ذلك على الأسواق الناشئة، وهو ما سيظهر في أداء أسواق الأسهم والعملات.

ويؤرق نقص السيولة في أصول الأسواق الناشئة العديد من المستثمرين بسبب جذب أمريكا للسيولة، وكلما تحركت أزواج العملات في السوق سوياً، زادت الحاجة لتربح حركة التجارة والأسواق العالمية.

كما يجب عدم إغفال أداء الدولار الأمريكي، وهناك تفاؤل بشأنه كما تجذب الأسواق الناشئة المستثمرين بشكل أكبر.

ويكمن السؤال الأهم للمستثمرين في مدى دعم مجموعة من العوامل عملات الأسواق الناشئة مثل ضعف الدولار وهبوط المخاوف إزاء الصين واستقرار النفط وتحسن الأحوال الاقتصادية.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.



التأثير على مصر:

عندما قرر البنك المركزي مصريا خفض قيمة الجنيه بشكل حاد بعد شهور من تجاهل هذا الطلب، كان مستوى الاحتياطي لديه قد تراجع ليغطي بالكاد ٣ شهور من الواردات، وهو ما لا يكفي للدفاع عن الجنيه مجددا في حال استأنف الدولار صعوده لمستويات جديدة.

ولكن هذه الخطوة الجريئة تعني أن البنك المركزي لديه ما يراهن عليه لتحسين موقف احتياطياته من العملة الأجنبية وتوفير السيولة الدولارية التي تحتاجها شرايين الاقتصاد الذي تأثر بشدة من نقص العملة خلال الشهور الأخيرة.

١- إعادة المستثمرين الأجانب لسوق الدين الحكومي:

أحد أكبر الأهداف التي يسعى إليها البنك المركزي حاليا هو إعادة المستثمرين الأجانب لسوق الدين الحكومي بعد خروجهم في ٢٠١١، وتسبب خروجهم آنذاك في انهيار احتياطي النقد الأجنبي بعدما نزحوا ١١ مليار دولار كانوا يستثمرونها في سوق الدين المحلي للاستفادة من الفروق الكبيرة في سعر الفائدة بين الجنيه والدولار. وساهم خروج هذه الأموال في تراجع مستوى الاحتياطي من أعلى قيمة وصل إليها وكانت ٣٦,٥ مليار دولار إلى حوالي نصف قيمته في غضون سنة واحدة، وفشلت المحاولات السابقة لاستعادة هؤلاء المستثمرين مجدداً.

وتعتمد خطة البنك المركزي في جذب المستثمرين الأجانب لأدوات الدين الحكومي على عدة جوانب أهمها خفض القيمة المبالغ فيها للجنيه، وضمان تحويل أموالهم للخارج في حال رغبتهم في الخروج من السوق، ورفع سعر الفائدة المحلية لمستويات مغرية.

وحقق خفض قيمة الجنيه ١٤,٥% الهدف الأول تقريبا، كما أعلن بنكا الأهلي ومصر عن طرحهما عقود خيارات لضمان استثمارات الأجانب في سوق الدين، وتوفير السيولة اللازمة لتخارجهم وقتما يريدون.

٢- جذب الدولار من السوق غير الرسمي إلى السوق الرسمي:

قال البنك المركزي في بيان له إنه سيتبنى موقفا أكثر مرونة في سوق الصرف لمعالجة التشوهات التي تعاني منها، وهو ما يشير إلى احتمال إقدامه على ترك الجنيه جزئيا لقوى العرض والطلب، مما سيجري عليه إفقاد السوق غير الرسمي لتداول العملة أي ميزة لها.

وأدى خفض الجنيه رسميا إلى اختفاء الفوارق بين السوقين تقريبا، ويمكن لخطوة مثل هذه أن تقنع الشركات ذات الإيرادات الدولارية والمصدرين ببيع حصيلتهم الدولارية في السوق الرسمي، بدلا من السوق غير الرسمي وهو ما سيرفع موارد الجهاز المصرفي من الدولار اللازم لتلبية الطلب على العملة الأمريكية، للتجار والمستثمرين.

واتخذ البنك المركزي خطوات أخرى بالتنسيق مع البنوك العامة لإقناع حائزي الدولار بالاحتفاظ به في الجهاز المصرفي، حيث قامت تلك البنوك برفع سعر الفائدة الدولارية لمستويات عالية لتحقيق هذا الهدف.

٣- جذب الشركات الأجنبية المترددة في دخول السوق:

واحدة من أكبر المشاكل التي واجهت الشركات خلال الفترة الماضية كانت نقص الدولار اللازم لتمويل مدخلات الإنتاج، أو لتحويل الأرباح للخارج، وهو ما دفع عدد كبير من الشركات الأجنبية للتردد في ضخ استثمارات في مصر قبل حل أزمة العملة.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وسيؤدي خفض قيمة الجنيه وتوحيد سعر الصرف ورفع القيود على الإيداعات الدولارية إلى جذب الشركات للسوق المحلي من جديد لأنها ستستطيع توفير السيولة اللازمة لدفع مستحقات الموردين وتحويل أرباحها للخارج.

ومن المفترض أن تؤدي كل تلك العوامل التي يراهن عليها البنك إلى زيادة الحصيلة الدولارية للبلاد بشكل عام وحل الاختناقات التي تعاني منها الشركات في معظم القطاعات الاقتصادية، وهو ما سيؤدي في النهاية لجلب مزيد من الموارد الدولارية، تمكن البنك المركزي من بناء احتياطي نقدي وإطفاء الحرائق المنتشرة في جسد الاقتصاد، في تكرار لأحداث عام ٢٠٠٣، عندما تخلى البنك المركزي عن استهداف سعر محدد للدولار والتحويل لتوفير السيولة الدولارية. (موقع صحيفة البورصة)

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.